نحن وأميركا وخطر... الخروج من التاريخ

حازم صاغيّة *

■ يثير تمادي الولايات المتحدة في تجاهل الفلسطينيين وحقوقهم، ومن ورائهم العرب، مشكلةً يندر التطرّق اليها كما هي فعلاً. كذلك تندر محاولات وصفها على نحو مجرد وفي معزل عن مشاعر الألم والاعتداد بالنفس ومفاعيل النرجسية على أنواعها.

فإذا كان التذرّع بأصوات اليهود ودور اللوبي اليهودي (المنشق بالمناسبة) غير كاف لتفسير التجاهل، فإن مسألة «المصالح» لا تنمّ عن جدارة تحليلية أرفع. ذلك ان «المصالح»، وبالطريقة التي تُطرح بها، لم تعد، لأسباب عدة، المصدر الحاسم في الحساب السياسي لزمننا. وربما كان أهم ما يدفع الى قول ذلك ان ما هو مصلحةٌ أميركية مع العرب هو بالقدر نفسه مصلحة عربية مع أميركا. فالعالم الذي تتداخل مصالحه لا يستطيع أيٌ من اجزائه ان «يقطع» مع جزء آخر، فكيف وأن هذا الأخير هو الاقتصاد العالمي الأقوى بلا منازع؟ فالاعتبارات الاقتصادية اذ تتدخّل، كما تدخلت مع غزو الكويت، فإنما بوصف الجميع معنيين بها، والأولوية في ذلك للكويتيين، فالعرب، قبل الأميركيين.

والحال ان «المصالح» بات يمكنها ان تكون بالغة الحياد حيال ما يحصل في السياسة والتحالفات الراهنة، بالضبط لأن الجميع في حاجة لتأمينها وتلبيتها. وحتى الحجة القديمة عن ان أميركا تدعم اسرائيل محافظةً منها على مصالحها، قابلةٌ للدحض بمنطق بسيط مؤداه التالي: ألم تكن أميركا لتحافظ على مصالحها بصورة أفضل لو انها ماشت العرب وسايرتهم، وهم أهل تلك المصالح؟ وكم يتعزز هذا المنطق إذ نضيف ان هذا الطلب لم يعد مُكلفاً لواشنطن بعدما غدا العرب في أغلبهم «معتدلين» في ما خص النزاع العربي - الاسرائيلي، او غيره من المواضيع الخلافية.

فلماذا لا تحافظ أميركا، إذن، على مصالحها باتباع هذا السلوك؟

وفي المقابل، إذا كان الدعم الأعمى لاسرائيل ناتجاً عن التعويل عليها كأداة عسكرية، فهذا، بدوره، لا يبدو مقنعاً جداً. فلا تلبية المصالح باتت تتطلّب القوة، ولا أصحاب المصالح من العرب هم أولئك الراديكاليون، بل الانتحاريون، الذين يستدعون استخدام القوة ضدهم. وأخيراً، لم تعد ممارسة الاستخدام المذكور بالسلاسة والعادية اللتين كانت عليهما في العقود الماضية.

لماذا، إذن، تصر الولايات المتحدة على اتباع سلوك سياسي يتراوح بين دعم اسرائيل والسكوت عنها، ويقوم، في الحالين، على التصادم مع الحقوق الفلسطينية (والعربية)، او على الأقل تجاهلها؟ فإذا قيل ان واشنطن، مُصرّة لأسباب مفهومة، على احتفاظ الدولة العبرية بالتفوق العسكري، فهذا ما لا يتأثّر بتاتاً بتخفيف الدعم السياسي لها، لا سيما وأن تل أبيب أضحت في حكم المستغني عن الدعم الاقتصادي الأميركي، كما انها قادرة بذاتها على ضمان ديمومة تفوقها العسكري. ومن جهة أخرى اذا كان من المؤكد ان ثمة خلافات جدية بين التصورين الأميركي والاسرائيلي، الا ان درجة سكوت ادارة كلينتون عن التمادي المستفحل لادارة نتانياهو تشير الى أحد الآفاق الاحتمالية للتعامل مع عرب المشرق.

وبلغة أخرى اذا كنا قد أُتخمنا بهجاء الموقف الاميركي، فما ينبغي الالتفات اليه هو بالتحديد: لماذا يسع أميركا أن تتصرف معنا كما تفعل؟

ما من شك في ان احدى الوجهات المطروحة على نطاق كوني، والمتمثّلة في انفصال بطيء وتدريجي بين السياسة والاقتصاد، هي ما تساهم في تقديم بعض الأجابة. فعلى الضد من خرافة «المصالح الامبريالية التي يستدعي الدفاع عنها دعمَ اسرائيل»(!)، تقدم العلاقات الدولية عدداً من الأمثلة على الانفصال المذكور.

ففي العلاقات الأميركية - الصينية، مثلاً، يبدو جلياً كيف تقف المصالح (الشركات، الرساميل) في موقف يناهض السياسة (الدولة، اللعبة البرلمانية). وإذا صحّ ان الطرفين ينتهيان الى موقف موحد غالباً ما يكون لمصلحة الأول، فهذا لا يلغي قدراً من التوتر والمناورات المتتابعة بينهما. لكننا نقع على الصيغة نفسها، ولو اختلفت الأشكال والدرجات والنتائج، في العلاقات الأميركية - الروسية. فإذ تنحو موسكو المتزايدة الارتباط اقتصادياً بالغرب منحى الاستقلال السياسي المتزايد (وهذه حال بكين ايضاً)، لا تثير حماسة الساسة الأميركان لتوسيع حلف الناتو الى أوروبا الوسطى غير استياء بيئة واسعة من أرباب العمل الأميركان.

لهذا يحذّر بعض المستقبليين من حركة انفكاك مديدة لكنها راسخة بين السياسي والاقتصادي، تفضي في المطاف الأخير الى تقلّص الهم الوطني على عمومه لدى بورجوازيات كونية عابرة للحدود والدول.

وفي المقابل لا يعدم الذين يربطون ما يحدث على هذه الجبهة باتساع هوامش التأثير، المجتمعي والداخلي، التي تتخلى عنها بورجوازيات العالم المتقدم لزعماء شعبويين كجان ماري لوبن الفرنسي مثلاً.

ومثل هذا السيناريو سيكون، في في حال تفاقمه، سبباً وجيهاً للخوف على الديموقراطية حتى في بعض قلاعها التقليدية. لكنْ في ما يعني موضوعنا هنا، يكفي ان نبرهن على خطل الربط بين المصالح والسياسات على النحو السائد عربياً.

مع هذا، ومن داخل التسليم بعدم التطابق بين عالمي الأرباح والقرارات، يمكن للبعض ان يسأل: لكن لماذا لا يضغط العرب على الأميركيين، مثلما تفعل القيادتان الروسية والصينية، فيما مصالحهم الاقتصادية مع واشنطن جارية على قدم وساق؟

وهذا السؤال انما يفتح الباب واسعاً أمام سؤال ثان يطل على المعضلة التاريخية لوضع عرب المشرق: فبماذا يضغط العرب وقد تعطّلت المصالح كأداة ضغط؟ وبلغة أخرى: ما الذي نملكه غير ثروات (ليست مشرقية أصلاً) لم تعد أداة للمقايضة، وبالتالي أي مسلك حريٌ بالمشرقيين سلوكه في زمن العولمة، ومن ثم أي اغراءٍ وجاذب يملكونهما في الزمن هذا؟

ما من شك في ان كلفةً فادحةً يرتّبها علينا اليوم انحياز أميركا الجلف والعديم المبدئية لسياسات اسرائيل، دون ان تردعها عن ذلك سياسات في سوية سياسات نتانياهو. بيد انها وقد صارت القوة العظمى الوحيدة في العالم، وصار «رضاها» مطلباً عالمياً مجمعاً عليه، أضحى اختيارها لحلفائها أمراً يعصب على الحلفاء التحكم فيه عن طريق الموقف السياسي وحده. فهذا الاختلال في المواقع بين واشنطن وسائر العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة، يبرر للولايات المتحدة ان تؤوّل سلوك الآخرين في واحد من الصيغ السيئة التالية:

١ - انهم لم يعتدلوا مختارين بل لأن طريقهم الى التطرف بات مسدوداً.

٢ - ان عدم اعتدالهم يفضي بهم الى حروب أهلية في ما بينهم، او تسليم رؤوسهم لطغاة من طينة صدام حسين. إذن المكافأة على هذا الاعتدال تقف عند حد توفير الحماية لهم من عرب آخرين.

٣ - انهم سيخسرون لا محالة مهما فعلوا لأنهم غير مُعدّين لأن يربحوا. لكنهم إن لم يعتدلوا راضين بالخسارة الواقعة سيخسرون كل شيء.

وفي نظرة كهذه عاجزة عن تسجيل أي فضيلة قام بها الآخرون طوعاً، يُنسج تقييم الموقف السياسي بصفته جزءاً من محاكمة عامة تطول المجالات الأخرى جميعاً:

- ثقافياً: إذا شاء العرب، مثلاً، ان يتعلموا اللغة الانكليزية فهذا ليس اعترافاً بالنفوذ الثقافي الأميركي، كما انهم لا يستحقون عليه شكر الأميركان والعالم الأنغلو ساكسوني. اما إذا شاؤوا مقاطعة هذه اللغة فليقاطعوا وليزيدوا الاضرار بأنفسهم واضعاف شروطهم التنافسية في العالم.

- استراتيجياً: تستطيع الولايات المتحدة حماية ما تريد الاحتفاظ به من نفوذ عن طريق التحكم من بعيد. اما إذا شاءت الحضور المباشر فهذا ما لا يحدث إلا كامتداد لطلب داخلي لا يقل خوف أصحابه من عدم التدخل عن خوف واشنطن (يسري هذا على حرب الخليج التي حصلت من داخل التحالف، كما يسري على عدم حصول المجابهة مؤخراً لعدم ظهور المناشدة المحلية).

- امنياً: ليس وقف الارهاب هديةً تُقدّم للغرب (واسرائيل)، بل هو شرط شارط لنشأة مجتمعات سياسية عربية، ناهيك عن ان الألم العربي الذي يترتب على الارهاب ليس دائماً اقل من الألم الغربي. لقد تسببت الارهابات السابقة بحروب اهلية كادت تدمّر الأردن ولبنان وهي دائمة التهديد للسلطة الوطنية الفلسطينية في وجودها نفسه. وفي المقابل لا يعمل استمرار الارهاب الا زيادة مديونيتنا مسبقاً وتعزيز مطالبتنا بازاحة الارهاب بديلاً من ان نكون نحن المطالبين بالاعتراف بحقوقنا او تلبية ما تيسّر منها.

في هذا التصور البالغ البرود والأنانية، تحتل عوامل كالذوق والمزاج دوراً ترجيحياً تنفخ الآلة الاعلامية فيه وتعمل على تضخيمه: كأن توضع، مثلاً، كلمات الرئيس الايراني محمد خاتمي في كفّة توازي كفة السياسات الايرانية الفعلية بمجملها، او، في المقابل، كأن توضع صورة صدام او القذافي او حتى عبارةٌ لاسامية يتفوّه بها مسؤول فلسطيني، في كفة تعادل المواقف السياسية المعتدلة للدول العربية المؤثّرة جميعاً.

مع هذا يُستحسن بالمأزق الذي نحن فيه ان يضعنا أمام اسئلة من دون الاجابة عنها وبتّها ايجاباً، يستحيل ان يظهر ما يغري الولايات المتحدة بالتفكير في مشكلة الشرق الأوسط على نحو عادل: أي بأن يشتملنا ذوقها ومزاجها من خلال نموذج نخاطبها به. ولا بأس مؤقتاً بأن نضع «الكرامة» في الثلاجة لأن هذا الاشتمال هو شرطنا لبلوغ كل غرض آخر: فالولايات المتحدة اليوم في وسعها، مهما بدا ذلك ظالماً، ان تخرجنا من التاريخ من دون ان نستطيع اسقاط شعرة واحدة من رأسها. وقد يكون أول ما نحن معنيون بالتفكير به وبمراجعته، ذاك الزمن الاجتماعي - السياسي الذي وضعنا في المأزق الذي نحن موضوعون فيه، او الذي أسس لانعدام قدرتنا على احراز النموذج والجاذب، حائلاً دون تساوقنا مع الذوق والمزاج الأميركيين.

فحتى لو نحّينا جانباً المسائل الثقافية والتاريخية التي يتم ايرادها في العادة لتأكيد اختلافنا، بقي من المُلحّ ان نتوقّف عند الأزمنة الحديثة. ولا بد، هنا، من ان نعاود التفكير بآثار المرحلة السوفياتية من حياتنا المعاصرة على وعينا وصورتنا.

فتحت وطأة الراديكالية والتضخّم غير العقلاني للنزاع العربي - الاسرائيلي، وجدت مصر وبلدان المشرق نفسها، على مدى عقود ثلاثة، جزءاً من الكتلة الدولية الأقل تقدماً في مضامير التقنية والعلوم والسياسة. وحين نتذكّر ان هذه البلدان (مصر، سورية، العراق) كانت تشكّل البقعة العربية الطليعية في الاقتصاد والتعليم ونمو المدن وعدد السكان والتعرض للعالم الخارجي، بل حين نتذكر ان الحقبة المذكورة كانت حقبة التهيوء للثورة ما بعد الصناعية في الغرب، يبدو تأسيس المحنة راسخاً بقدر ما تبدو المحنة قاتلة ومديدة المفاعيل.

والمقصود هنا ان اندراجنا في السوفياتية أضفى تعقيداً نوعياً على اندراجنا في المعاصرة الراهنة التي غدا لواؤها معقوداً للولايات المتحدة، لا سيما وقد حصل الاندراج الأول من دون ان يكون لدينا تراكمٌ كالذي توافر للتشيك والهنغار والألمان، بينما يلتبس اندراجنا الثاني باشتباك سياسي (وأحياناً عسكري) مع الدولة العبرية. فكيف إذا أضفنا الى هذا العجز الذي شرع يتأسس بُعيد نيل استقلالاتنا، وتلك الأجندة التي يعمل الاشتباك المذكور على تعقيدها، ثأريةً أميركية حيال الطرف الذي كان، ابان الحرب الباردة، جزءاً من معسكر العدو (من غير ان تكون الثأرية هذه استثناءً أميركياً، إذ يكفي ان نفترض بنزاهة لو ان الولايات المتحدة، لا الاتحاد السوفياتي، هي التي انهارت في الحرب الباردة).

لقد انتهينا خارج المزاج السائد وهدفاً لثأريته في آن، فيما لم تعد سلعنا قابلةً لأن تُصرف سياسياً. ولهذا كثيراً ما نجد ان المواقف السياسية المعتدلة التي يقفها بين الحين والآخر هذا او ذاك من السياسيين العرب، لا تجد، كما سبق القول، مكافأة لها او حتى اعترافاً بها. فإذا ما حظيت هذه المواقف باعتراف أوروبا، لم تجد في الأوروبيين أية قدرة على ترجمة الاعتراف الى مكافأة. والحال ان المواقف السابقة التي كانت واشنطن تؤيد العرب فيها الى هذا الحد او ذاك (ثورة الجزائر، العدوان الثلاثي، السادات في كمب ديفيد)، اختلفت كلها عن الظروف الحالية. فهي جميعاً من بنات الحرب الباردة بشكل او بآخر، لكنها انتمت ايضاً الى زمن يتسع لتأثير شتى العوامل في السياسة (الاقتصاد، النفوذ الثقافي، الحضور المباشر لخدمة الغرض الاستراتيجي الخ.)، فضلاً عن الوعد بجديدٍ ما كان ينطوي عليه كل واحد من تلك الأحداث التأسيسية. اما اليوم فلا هذا بالوارد ولا ذاك. وحدها ازمنتنا الممتدة من ضآلة اسهامنا في المعاصرة وصولاً الى عجزنا عن انشاء كلامٍ عالمي (ولو خاتمي) هي الماثلة بقوة. وفي مواجهتها تقف أميركا التي بات في وسعها ان تكون، حقاً، بلا قلب لكنها مع ذلك تمسك بمفتاح دخولنا الى التاريخ او خروجنا منه بالكامل.

ألا يُستحسن، في هذه المعاني جميعاً، تبريد جبهة الاشتباك السياسي والتفكير في أبنية أخرى نشيدها، اقتصادية وعلمية وحضارية، مفكّرين في احداث اختراقات لاحقة انطلاقاً منها.

* كاتب ومعلّق لبناني.

هل فشلت حقاً تجربة الكيبوتز الاسرائيلي؟ نعم ولا!

عمانوئيل سيفان×

■ كلمة «كيبوتز» إحدى الكلمات العبرية التي لا تحتاج الى اي ترجمة في لغات اجنبية. فهي معروفة تماماً بخطوطها العامة كابتكار (او تجربة) اجتماعي، وكواحدة من العلامات المميزة لاسرائيل. وتثار منذ وقت طويل شكوك، حتى في الحركة العمالية الاسرائيلية، حول الجدوى البعيدة المدى لهذا المشروع الاجتماعي الذي يستند على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والعقار (الانتماء الى الكيبوتز طوعي بخلاف ما كان عليه الحال في الكولخوز السوفياتي). مع ذلك، كان المراقبون يميلون الى الاتفاق مع الفيلسوف مارتن بوبر الذي وصف الكيبوتز بانه «تجربة لم تفشل» واعتبره انجازاً لا يستهان به (بغض النظر عما يُخبئه المستقبل)، اخذاً في الاعتبار سرعة الزوال التي اتسمت بها كل التجارب المثالية الاخرى للملكية المشاعة في اوروبا واميركا الشمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين. كان هذا هو الرأي السائد الى نهاية السبعينات، على رغم ان العدد المطلق لاعضاء حركة الكيبوتز اتسم بالثبات في احسن الاحوال، بينما انخفضت حصتهم من سكان اسرائيل بما يزيد على النصف (من ٦ الى ٢.٣ في المئة).

لكن في الوقت الحاضر، بعد انقضاء حوالي ٨٠ سنة ونيف على انشاء اول كيبوتز، تمر الحركة بأزمة اكثر حدة بكثير مما شهدته اطلاقاً في تاريخها المثقل بالازمات، لدرجة ان اصواتاً تُسمع حتى من داخلها (ناهيك عما يصدر عن محللين اجتماعيين) تتساءل عما اذا كانت التجربة في طريقها الى الفشل.

وكان السبب وراء الازمة استثمارات المضاربة التي لجأت اليها كيبوتزات كثيرة، من قبل اسرائيليين كثيرين في مجال الاعمال الحرة، خلال سنوات التضخم المتصاعد في الثمانينات عندما جرى الحصول في «السوق غير الرسمية» على قروض غير مربوطة بمعدل التضخم، على أمل ان تكون قيمتها قد تآكلت بفعل التضخم عندما يحين موعد اعادة دفع رأس المال.

فقد ادت الاجراءات الهادفة الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي التي طبقها رئيس الوزراء شمعون بيريز بين ١٩٨٥ و١٩٨٦ الى اعادة خلط الاوراق: هبط معدل التضخم من ٤٠٠ الى ٢٠ في المئة (يبلغ حالياً ٧ في المئة)، وانقلبت كل الحسابات رأساً على عقب: لم يعد رأس المال يتآكل، فيما اصبحت اسعار الفائدة على القروض مرتفعة الى أبعد حد.

نتيجة ذلك اصبح ثلث الكيبوتزات في حال بائسة، اذ كشفت الديون الضخمة عدم كفاءة اساليبها الادارية، بل اسوأ من ذلك انها كشفت انتاجيتها المتدنية (بعدما كانت انتاجية الكيبوتز تعتبر عالية بشكل خاص وتُعزى الى الاندفاع الذاتي الكبير والتمسك بمبدأ الجماعية).

بالاضافة الى ذلك، في الوقت الذي كانت هذه الكيبوتزات المُفقرة تطلب المساعدة، ترددت الكيبوتزات الاكثر نجاحاً (ربما تشكل ثلث العدد الكلي) في مد يد العون وعاملت «هؤلاء المبذرين» بطريقة تنم عن بخل، وذلك في تعارض مع مبدأ التضامن المقدس الذي كان حتى ذلك الحين يحكم حياة الحركة. اما بالنسبة الى الثلث المتبقي من الكيبوتزات، التي تمكنت بطريقة او باخرى من ان تتجنب تجاوز حدود دخلها، فان الازمة بثت الرعب في اوصالها وجعلتها تعيد تفحص ادائها الاقتصادي والاجتماعي عن كثب، وسرعان ما كُشف عن تدنٍ في انتاجيتها والعوامل المحفزة لها. كما شُخّص اهدار كبير على صعيد الاستهلاك (الغذاء، على سبيل المثال)، وكذلك في تحديد حصتها من الخدمات العامة (كالتعليم).

ويعزو خبراء علم الاجتماع المتخصصون في حركة الكيبوتز تدهور الحوافز الى عاملين رئيسيين:

(أ) اصبح الكيبوتز في عالم التكنولوجيا المتطورة الحالي اقل انعزالاً عن التيار السائد في المجتمع، وبالتالي اكثر عرضة لتأثير نزعات الفردية والاستهلاكية والمتعوية التي تتفشى في المجتمع عموماً. ولم تعد الاهتمامات الجماعية - ببذل جهد اضافي في الانتاج او بالحد من الاهدار في الاستهلاك - تتمتع بالقدر ذاته من الجاذبية، حتى في الوقت الذي يبقى فيه المبدأ القديم «من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته» يحكم الحياة في الكيبوتز.

(ب) الكيبوتز يشيخ، و بالتالي في الوقت الذي يرتفع الانفاق على الصحة والرعاية الاجتماعية لغير العاملين، ينتقل عبء الانتاج من اكتاف الجيل الثاني الى اكتاف الجيلين الثالث والرابع. وكان الجيل الثاني يميل الى حمل السمة المميزة القوية لابائهم، اي مؤسسي الكيبوتز المثاليين والمتشددين، ويشاطرهم تقريباً اندفاعهم العالي ذاته تقريباً. اما الجيل الثالث (والرابع في الكيبوتزات الاقدم) فانه اكثر ميلاً الى مغادرة البيت والتوجه الى المدينة، خصوصاً ان امتحانات القبول في الجامعة وحتى الدراسة الجامعية اصبحت هي الامر السائد (بخلاف الحال بالنسبة الى الجيل الثاني)، وبامكان افراده الحصول بسهولة على عمل خارج الكيبوتز. ويبدو ان هناك عملية انتقائية من نوع ما: يتصف اولئك الذين يبقون في الكيبوتز بشكل عام بانهم اقل ميلاً الى المغامرة وادنى كفاءة من الآخرين الذين يرحلون بشكل نهائي.

كيف تعاملت الحركة مع هذه الازمة؟

بعد فترة من التلكؤ في البداية بدأت الكيبوتزات الاضعف تتلقى مساعدات، لكنها كانت مشروطة. فقد وضع معظم هذه الكيبوتزات «تحت الوصاية» بتعيين مدراء من اعضاء الكيبوتزات الناجحة مع صلاحيات استثنائية لتجديد الانشطة الاقتصادية وترشيد الانفاق (وهي صلاحيات كانت مناطة حتى ذلك الحين بمجلس الكيبوتز ومسؤوليه المنتخبين). وعلى رغم هذه الاجراءات الجذرية ليس من الواضح كم من هذه الكيبوتزات سيتمكن من تخطي الازمة، وقد يُضطر بعضها الى التوقف عن العمل او الاندماج مع كيبوتزات اخرى.

ولا تزال الحركة الكيبوتزية عموماً متمسكة بمبادئها الاساسية: اولاً، الملكية الجماعية لكل وسائل الانتاج والارض والبنية التحتية والسكن والمباني العامة. ثانياً، كل الدخل الذي يتراكم لدى الكيبوتز واعضائه نتيجة للنشاط الاقتصادي والعمل (حوالي ١٥ في المئة من الاعضاء يعملون خارج الكيبوتز) يعود للكيبوتز.

كما يُطبّق مبدأ ثالث لكن مع تشديد اكبر على المسؤولية في الجانب المالي (عبر توزيع الحصص، مثلا): الكيبوتز مسؤول عن تلبية احتياجات الاعضاء على صعيد التعليم والاسكان والغذاء والصحة والرعاية الاجتماعية.

ويسري منذ وقت طويل قدر من توزيع الحصص في الملبس (عبر تخصيص ملابس)، ويُطبق هذا المبدأ حالياً على الغذاء: يزود الاعضاء «بطاقات تموينية»، حسب حجم العائلة، يمكن استخدامها في قاعة الطعام المشتركة او للحصول على منتجات لاعداد وجبات الطعام في منازلهم.

وغالباً ما تُعهد مهمة اعداد وجبات الاكل الخاصة بقاعة الطعام المشتركة الى متعهدين خارجيين اذ تبيّن انهم اكثر كفاءة (فتطبيق نظام الحصص على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية - التي تعتبر تجسيداً للتضامن - غير وارد اطلاقاً).

يعني هذا كله، بالطبع، افتراضاً اقل تفاؤلاً في ما يتعلق بالحافز الانساني مقارنة بالافتراض الذي كان قائماً في بداية هذه التجربة المثالية. وحركة الكيبوتز هي الان بالفعل اقل قناعة مما كانت عليه قبل ٥٠ - ٧٠ عاماً بامكان تكييف طبيعة الانسان وتشذيب انانيته بواسطة التعليم والحياة في اطار كيان اجتماعي يقوم على التضامن. ويتعرض هذا الافتراض الاساسي - الذي جعل مارتن بوبر يراقب الكيبوتز بكثير من الامل والخوف - للتشكيك نتيجة جدل آخر يحتدم داخل الحركة. فقد جرت العادة ان ترفض حالاً فكرة المكافأة التفاضلية، ببطاقات التموين او نقود فعلية (تُضاف الى المرتّب الاساسي الذي يُعطى لكل البالغين) على العمل وحسب عبء المسؤولية في الكيبوتز او الكفاءة والابتكار او المهنة او التدريب او حجم الدخل لقاء العمل خارج الموقع.

وبشكل قاطع ترفض «هاشومير هاتزئير»، وهي احدى حركتي الكيبوتز الرئيسيتين وتضم ٧٤ من الـ ٢٧٠ كيبوتزاً، اي شكل للمكافأة التفاضلية. اما الحركة الاخرى، «تاكام»، فلم تحسم موقفها بعد، ولو انها تسمح بقدر من التجريب وتعلق آمالها على رفع كفاءة الادارة وتنويع مصادر الدخل (بما في ذلك اغلاق المشاريع غير الكفوءة وارسال العاملين فيها للبحث عن وظائف خارج الكيبوتز). لكن بعض الكيبوتزات غير المنتمية الى اي من الحركتين اختار اعطاء راتب كامل (ليس في الانتاج فحسب بل في قطاع الخدمات ايضاً كالتعليم)، وقد يمر بعملية تحول الى ما يسمى بـ «مستوطنات اجتماعية».

هكذا، تجتاز هذه التجربة المثالية عملية تكيّف مؤلمة مع حقائق أقسى. ومع ذلك، لا يزال من المبكر جداً القول انها افلست، فهناك حسب التقديرات حوالي ١٩٠ كيبوتزاً تملك موارد بشرية واقتصادية، فضلاً عن التضامن، تتيح لها النجاة من العاصفة، مقابل مزيد من التضحيات والابتكارات.

فهذه التجربة المثالية لم تفشل بعد. وهي تستمر.

× كاتب اسرائيلي.

ذاكرة القرن العشرين

٩ نيسان (ابريل) ١٩٧٨

رجال الشاه يشنون هجوماً مضاداً في تبريز

■ منذ اواسط العام الفائت كانت الأمور قد بدأت تسوء في ايران، أولاً على المستوى السياسي، وبعد ذلك على مستوى الشارع: على المستوى السياسي حين استقال رئيس الحكومة أمير عباس هويدا بعد ان حكم البلاد طوال دزينة من السنوات وسط مناخ خيم عليه شيء من الاستقرار، بدا معه وكأن الأمور تسير على احسن ما يرام.

من هنا حين اندلعت تظاهرات عنيفة في العديد من المدن لا سيما في جامعة طهران، خلال عشرة أيام من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، خيل للمراقبين انها ليست اكثر من احداث طارئة عارضة سوف تستقر الامور من بعدها، خاصة وان رئيس الحكومة الذي حل محل هويدا، وهو جمشيد اموزيغار الذي كان قد برز في حكومة هويدا كوزير للنفط، تبدى رجلاً مهادناً بعض الشيء لين العريكة. ولكن ما ان حل العام ١٩٧٨، حتى تبين ان الأمور ليست مستقرة بأي حال من الاحوال، وكانت نهاية العام الفائت قد شهدت، لأول مرة بشكل جدي في ايران تشكيل لجنة للدفاع عن الحريات وعن حقوق الانسان، وبدأت اللجنة تتصل بالعالم الخارجي تحدثه عما يجري حقاً من اضطهاد وقمع، مبشرة باحداث كبيرة مقبلة. والاحداث عادت واندلعت بالفعل خلال الاسبوع الثاني من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، وبالتحديد في مدينة قم، مسقط رأس الامام الخميني الذي كان منفياً يومها يعيش في الخارج، في العراق أولاً ثم في فرنسا. وكانت ردة فعل النظام الأولى ان احتقرت السلطات ما يحدث، ثم بدأت صحافتها تشتم الخميني وجماهيره، وبعد ذلك حين تطورت الأمور الى الاسوأ، لا سيما في مدينة الخميني نفسها، قامت قوات الأمن بمهاجمة المتظاهرين، واسفر ذلك يومها، عن سقوط ستين قتيلاً. وكانت تلك بداية تحرك الجيش لقمع المتظاهرين الذين اخذوا يتحركون في كل مكان، حيث ان شهر شباط (فبراير) التالي شهد تظاهرات، في تبريز، كانت من العنف بحيث جعلت نظام الشاه يتساءل للمرة الأولى عما اذا كان صحيحاً ما تقوله له تقارير المخابرات من ان التحرك محدود ويكفي رد فعل الجيش ورجال الامن الآخرين لقمعه.

بالنسبة الى شاه ايران، في ذلك الحين، محمد رضا بهلوي (الصورة) كانت تبريز تشكل رمزاً أساسياً. وهكذا حين اندلعت في هذه المدينة اعمال عنف اسفرت عن حرائق هائلة طالت المصارف ودور السينما، بدا واضحاً ان ثمة في البلد حرباً أهلية لم يعد يكفي ان يكون الجيش الطرف الوحيد فيها.

وهكذا، بعد تردد، قرر الشاه ان يجرب حظه بشن هجوم معاكس، وفي باله ذكرى الهجوم المعاكس الذي شنه ضد ثورة مصدق اوائل سنوات الخمسين، حيث تمكن من ان يحرك شارعاً باسره في تظاهرات - مضادة ضمت الافاقين وكل من تمكن النظام من شرائه يومها، وتحركت تلك التظاهرات، كما هو معروف لتواجه تظاهرات جماعة مصدق الذين اخذوا على حين غرة فانهزموا، وتمكن الشاه من انقاذ عرشه بقوة. هذه المرة ايضاً خيل للشاه ان بامكانه ان يفعل الشيء نفسه، وهكذا راح حزبه وقوات المخابرات والأمن يتحركون طوال شهر آذار (مارس) من العام نفسه، وبالتحديد في مدينة تبريز، في محاولة جادة وقوية لتأليب عشرات الألوف ضد متظاهري التيار الديني والبازار وكانت القوى اليسارية والمعارضة الأخرى، اذ لا ننسين هنا ان القوى اليسارية والديموقراطية كانت لا تزال تشكل في ذلك الحين جزءاً اساسياً من القوى الثائرة ضد نظام الشاه.

وهكذا شهد يوم ٩ نيسان (ابريل) ١٩٧٨، تظاهرات عنيفة ضمت اكثر من ربع مليون متظاهر، راحت تهتف للشاه وللسلطات القائمة وترفع شعارات ويافطات تندد بـ «الرجعية الدينية» وبـ «اليسار العالمي» سواء بسواء. كانت تظاهرات ضخمة بالفعل، لكن كان من الواضح للمراقبين انها آخر محاولة تقوم بها جماعة الشاه لاختبار قوتهم في الشارع، لكن الاخطر من ذلك هو ان العديد من المتظاهرين في تلك الحركة كانوا يحملون اسلحة خفيفة، حيث كان من الواضح ان رجال الشاه لم يتوانوا عن توزيع السلاح على ما سمي يومها بـ «لجان المواطنين» وهي لجان سمحت السلطات لأفرادها بأن يحملوا السلاح من اجل «تأطير الشعب وتنظيمه» ضد «القوى المثيرة للشغب». بمعنى ان الشاه وجماعته راحوا يغذون احتمالات الحرب الأهلية.

غير ان ذلك كله لم يجد الشاه فتيلاً اذ ظلت حركة تبريز حركة محدودة ولم تردع القوات المنتفضة، ولا سيما رجال البازار في طهران، ومن هنا سيطرت هذه القوات بشكل جدي على الشارع، وظل حالها هكذا طوال شهور حتى انتهى الأمر بسقوط الشاه، واختفاء مؤيديه من الشارع ثم من ساحة العمل السياسي، بحيث ظلت ذكرى تظاهرات تبريز في يوم ٧٨/٤/٩، ذكرى واهية.

ابراهيم العريس

المذبحة وقعت بعد يوم من معركة القسطل

تتمة الصفحة ١٨

كسّارة احمد اسعد رضوان وهي أقرب موقع للقرية من جيفعات شاؤول وكان يحرسها محمد اسعد رضوان شقيق صاحبها حاملاً بندقية وكان هدف المجموعة طرد الحارس والاستيلاء على الكسّارة فتصدى لهم محمد وجرى تبادل اطلاق نار وجرح اثنان من اليهود وهرعت النجدات الى الطرفين وتدخلت لجنة طوارئ القرية لتهدئة شبابها وضبطهم حسب رواية داود زيدان وتدخلت الشرطة البريطانية وانسحب اليهود.

وكان حادث الكسّارة نذيراً لما هو آت مما جعل لجنة طوارئ القرية اكثر حرصاً على عدم استثارة العدو فجرت عدة اتصالات بين اعضائها «ووجهاء» من جيفعات شاؤول كانوا كما يبدو يتكلمون باسم الهاغانا وتم التفاهم حسب رواية خليل سمور على يد الحاج اسعد رضوان ويوسف احمد عليا من اعضاء اللجنة بأن لا احد من القرية يتعدّى كسّارة احمد اسعد رضوان باتجاه غيفعات شاؤول ولا يتعدّاها يهودي باتجاه دير ياسين وإلا اطلقت عليه النار.

ويروي احمد عيد ان اتفاقاً مماثلاً عقد على يد المختار محمد سمور الذي تم الاتصال به من قبل الهاغانا وهو في زيارة الى القدس ويروي خليل سمور ان شخصاً من قبل الهاغانا تسلل الى القرية وهو يحمل مناشير بهذا المعنى فأخذ الى بيت والده المختار وانه هو شخصياً (أي خليل) اعاده سالماً الى جيفعات شاؤول وحافظت القرية على هذا الاتفاق من جانبها.

ويروي موسى جابر ان فتاة يهودية ممزقة الثياب تسللت الى القرية بعد ذلك فاعتقلها الحرس واعادوها الى المستعمرة سالمة وتكرر الحادث بعد فترة وأعيدت الفتاة الثانية الى مستعمرتها سالمة وكان جواب «وجهاء» غيفعات شاؤول ان الفتاتين مختلّتين عقلياً وأغلب الظن ان هدفهما كان التجسس على مواقع الحرس في القرية.

وفي ٣ نيسان (ابريل) ابتدأت معركة القسطل (وهي قرية تسيطر على طريق يافا القدس الرئيسي وتبعد حوالى كيلومترين الى الشمال الشرقي من دير ياسين ويفصل بينهما واد سحيق) عندما احتلتها قوات البالماخ وبهذه الخطوة بدأ العدو في تنفيذ عملية «نحشون» وهي أولى العمليات في تنفيذ «خطة دال» الكبرى للهاغانا بعد قرار التقسيم لاقامة الدولة اليهودية بقوة السلاح وكان هدف نحشون «تطهير» طريق يافا القدس من القرى العربية كافة على جانبيها من السهل الساحلي غرباً الى ضواحي القدس شرقاً ورافق الهجوم على القسطل هجوم ضخم على قرى السهل غربي باب الواد.

وتحتدم معركة القسطل طوال ٤ و٥ و٦ و٧ نيسان وفي صباح ٧ نيسان يصل عبدالقادر الحسيني الى القدس عائداً من دمشق خالي الوفاض حانقاً غاضباً ويتوجه الى القسطل لتوه عن طريق عين كارم ليصلها عصر ذلك اليوم ويستشهد فيها في ١٨ ابريل وهو يقود الهجوم المضاد لاستردادها، وكان مناد قد وصل في ٦ نيسان الى دير ياسين ينادي ويستنجد بالقرى المحيطة لنجدة القسطل وتعتبر دير ياسين ان ليس في وسعها الا الاستجابة ويتجه اثنا عشر مسلحاً منها الى القسطل عبر عين كارم ويروي خليل سمور وهو احدهم انهم تلقوا هناك مع آخرين قبل التوجه الى القسطل درساً مختزلاً في التكتيك القتالي من قبل محاربين قدماء اشتركوا في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ويقول «دُربنا على الزحف على الخطوط والخنادق وعدم الوقوف والتجمع» وتشترك نجدة دير ياسين في معركة استرداد القسطل في ٧ - ٨ ابريل وشاهد اعضاؤها قدوم عبدالقادر ورفاقه وكيف رفض دعوة عين كارم للغداء او حتى شرب القهوة فيها ويجرح منهم اربعة وهم يساعدون في حمل جثمانه لوضعها في المصفحة التي نقلته الى القدس، ويعود رجال دير ياسين السالمون الى قريتهم عصر ٨ نيسان ويشاهدون تجمعاً كبيراً للمجاهدين في عين كارم يستعدون لمواكبة جثمان عبدالقادر ويكون سكان دير ياسين قد تابعوا حسب رواية داوود جابر سير معركة القسطل من اسطح منازلهم عبر الوادي السحيق ويلفّ القرية شعور بالغمّ والقنوط لاستشهاد عبدالقادر.

ويروي حسن اسعد رضوان «كنا نسمع من جيفعات شاؤول السكان سهرانين وفرحانين وجواً من المرح والفرح وقلنا هذا على سماع خبر استشهاد عبدالقادر» وتبكي بعض نساء دير ياسين رجالهن الذين جرحوا في القسطل وأُرسلوا الى مستشفى الرملة وغيره للمعالجة فيزورهن احد «اختياريه» دير ياسين يوسف احمد عليا وهو عضو في لجنة الطوارئ ليقول لهن حسب رواية ام عيد زوجة محمد عيد «لا تبكن الآن لأن الصراخ والبكاء سيكون لاحقاً».

* استاذ سابق في جامعات اكسفورد (بريطانيا) والاميركية (بيروت) وهارفرد (الولايات المتحدة). عضو اكاديمية العلوم والآداب الاميركية، وأمين سر مؤسسة الدراسات الفلسطينية.